
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الموقف الفقهي في وثيقة بيعة مراكش السلطان الحفيظ



كل مؤرخ للمغرب الحديث يقرر ما منيت البلاد المغربية بـه مـن مآسـي متعددة بعد الاتفاقيات الديبلوماسية(1) بين مختلف الدول الاستعمارية، لكننا نكتفي هنا في إبرازها على الصور الآتية :

- تضاعف الحملات العسكرية الفرنسية على الحدود.
- العمل ابتداء من 21 يونيه 1904 / 1322هـ على إثقال الخزينة المغربية بالقروض الفرنسية، مما أدى إلى تمكين الأجانب من التحكم في المداخيل الجمركية للموانئ(2).
- التقاعس عن أداء ضريبة الترتيب.
- مطالبة فرنسا بضرورة "الإصلاحات" العسكرية والمالية والإدارية والتعليمية التي ترى ضرورتها في المغرب، وفي هذا السياق جاءت إلى فاس بعثة فرنسية يترأسهاساندرنيه تاياندييه 26 يناير 1905 / 20 ذي القعدة 1322هـ.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب – مراكش.

- استدعاء السلطان المولى عبد العزيز مجلس الأعيان للنظر في مشروعية(3) هذه الإصلاحات، والذي أفضى إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء.

تصاعد حوادث الرفض والاحتجاج، من ذلك مصرع الطبيب الفرنسي في مراكش احتلال وجدة، أحداث الدار البيضاء العنيفة واحتلالها...وكلها حوادث أسفرت مواقف متنوعة، منها ما يندرج في إطار المواقف الرسمية للسلطان المولى عبد العزيز وحكومته(4)، ومنها ما يتعلق بجملة الإجراءات التي اتخذها هذا السلطان كمشروع لتنظيم المراسلات عن طريق الشفرة وظهور أول جريدة ناطقة بلسان الدولة المغربية(5)، ومنها ما يتصل بردود الفعل التي تمثل كما قال محمد المنوني رحمه الله "مواقف القوى الشعبية".

ليس غرضنا في هذه الدراسة البحث في كل هذه المواقف التي عرضها مؤرخنا المغربي محمد المنوني بحسه التوثيقي الدقيق وبتعليقاته الثمينة، لأن ذلك قد يكون موضع نظرنا في المستقبل إن شاء الله بل سنقتصر على موقف واحد تجسده وثيقة بيعة مراكش للسلطان الحفيظ(6).

أولا : موقف فقهاء مراكش

تعالج هذه الوثيقة واقع المجتمع المغربي في هذه الفترة من زاويتين: يرصد أصحابها في الأولى مظاهر تخلف شروط الإمامة انطلاقا مما تسطره كتب السياسة الشرعية، ويبررون في الثانية مشروعية(4) خلع السلطان المولى عبد العزيز وبيعة أخيه المولى عبد الحفيظ. زاويتان يتحكم في بنائهما منطق نفعي مخصوص مكون من قيمتين : توجب الأولى جلب المصالح ودرء المفاسد في كل الأمور، عامة كانت أو خاصة، وتوجب الثانية على المسلمين تبعا للأولى وجوب نصب الإمام " وهي الأمانة الكبرى، التي هي رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد ".

تخلف شروط الخلافة : يمكن لقارئ وثيقة البيعة التي بين أيدينا أن يحصر مظاهر تخلف شروط الخلافة أو الإمامة في ستة :

- موالاة الكفار المناقض لقوله تعالى : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾ (8) وقوله تعالى : ﴿ لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ﴾ (9).

- إسناد السلطان المولى عبد العزيز مهام "الأمة" إلى غير الكفاة، فاعتقد خطأ" أن قيام الملك بهم خاصة فتركه لهم كما كان لمن قبلهم (...) صرفوا همتهم لتشييد البناءات والتفاخر بها وتزويق الحيطان"(10).

- استبدال أركان الشريعة، ومنها ركن الزكاة ب " أضدادها من قوانين الكفرة القبيحة الشنيعة"(11).

- انتشار الفوضى والفتن من نهب للأموال وسفك للدماء وقطع للسبيل حتى عميت على الفقيه المغربي الناظر في نوازل مجتمعه الأدلة التي يحصل الاحتجاج بها على المذهب(12).

- استيلاء الأجانب على ثغر الدار البيضاء وتسليمهم مدينة وجدة، " بلا صلح ولا عنوة، بل مجانا"(13).

- نبذ شروط الإمامة ، ومنها العدالة، إذ الفسق من موجبات الخلع، ومنها عدم الأهلية، لأن المولى عبد العزيز تولى الإمامة، وهو لا يدري معناها، فأكب عليه بعض ممالك أسلافه وجعله تحت حكمه، فأقامه للرعية ظاهرا ومنعه من الاطلاع على شيء ما فكأنه لا زال تحت حضانة والديه، بحيث لا دخل له في أمر ما "(14).

مشروعية خلع السلطان عبد العزيز وبيعة المولى عبد الحفيظ

لا يخفى أن للخلع أسبابا معلومة عند فقهاء السياسة الشرعية(15) . أما فقهاء بيعة السلطان المولى عبد الحفيظ فيعللون تلك الأسباب بالقول: إن المولى عبد العزيز وأهل ديوانه " أفسدوا جميع ما تولوا : إذ ليسوا أهله"(16) ولا يمكن تجاوز المظاهر الستة السالفة، إلا بإمام تتوفر فيه شروط الخلافة، وقد توفرت عند هؤلاء في المولى عبد الحفيظ، فاتفق أشراف مراكش وأعيانها وعلماؤها ومن هم دون ذلك على " تسجيل بيعته وعقد ما هنالك مع التصريح بخلع أخيه المولى عبد العزيز لكونه مع أهل ديوانه أفسدوا جميع ما تولوا : إذ ليسوا أهله"(17).

والحق أن هذا موقف سياسي جنح إليه فريق من الفقهاء في مراكش لا يمكن تحليله إلا بمقارنته مع موقف آخر اتخذه فريق من الفقهاء المغاربة في فاس. لقد وجه المولى عبد العزيز بعد أن بلغه خبر الخلع والبيعة سؤالا إلى علماء فاس يستفتيهم في مشروعية ما أقدم عليه أخوه المولى عبد الحفيظ، وجاء جوابهم بعد أسبوعين في 19 رجب 1325 / 28 غشت 1907 (18).

ثانيا: موقف فقهاء فاس

اختص هذا الموقف بخاصية التحول : أقر بعدم مشروعية الخلع وبيعة الحفيظ إل أنه سرعان ما تراجع عن هذا الموقف.

عدم مشروعية الخلع العزيزي :أجاب هؤلاء الفقهاء بعدم جواز خلع السلطان عبد العزيز أو القيام عليه واستدلوا على ذلك بالأدلة الآتية:

- إن المولى عبد الحفيظ ومن ناصره من الفرق الباغية التي يجب قتالها.
- عدم أهلية المولى عبد الحفيظ في الدعوة إلى الجهاد.
- إن أحداث الاحتلال لا ترقى إلى درجة نكث عهد بيعة السلطان المولى عبد العزيز لأنها ليست من مسؤوليته، بل من نتائج ضعف المخزن المغربي الذي لم يردع همجية بعض العمال المغاربة(19).

تجعلنا هذه الموجهات الاستدلالية إزاء موقف فقهي يستمد وجوده من طبيعة الوضع المجتمعي في السنوات الأولى من القرن العشرين، لذا لا غرو إذ قال المرء مع الباحث المغربي عبد الله العروي :"إن خلع عبد العزيز1907م يجد جرائيمه في شروط معاهدة 1860م (20). وأخص ما يميز وضع المجتمع المغربي بعد إمضاء هذه المعاهدة هو التحول العنيف الذي تبرزه الفتن الداخلية والتدخلات الأجنبية والاحتجاجات الشعبية(21) .

مشروعية الخلع العزيزي : استمرار الإختلالات المجتمعية خاصة الأمنية منها هو الذي يمكننا من فهم التحول الطارئ على فتوى فقهاء فاس، والذين سيساهمون في كتابة البيعة الحفيظية الفاسية(22). فقد تحولوا إلى الإقرار بمشروعية الخلع العزيزي.

والقول باستمرار الإختلالات أو القول بالتصعيد في أحداثه لا يبرئ الفقيه سواء في فاس أو في مراكش(23) من مسؤوليته سواء في أسبابه أو في نتائجه أو في التعبير عن موقفه. الكل أصبح شاهدا على " الأخطاء التي ارتكبها السلطان(24) عبدالعزيز، ومن ثم وجب خلعه وتولية أخيه المولى عبد الحفيظ حتى تجري الإمامة على ضوابط الشريعة في وجوب دفع الضرر عن المسلمين والدفاع عنهم ضد استيلاء الأجانب:" ولا يخفى أنه لا أعظم من استيلاء بعض الأجناس الأوربيين"(25).

والحق أن هذا التحول كاشف لعنصرين أساسيين في الموقف الفقهي الذي تضمنته وثيقة البيعة المراكشية وفتوى فقهاء فاس: أحدهما الإنغماس في الأحداث وثانيهما المغايرة في التقديرات المصلحية المحتفة بها. وما يبين الأول أن سياسة السلطان المولى عبد العزيز وشخصيته لم يجدا الرضا والقبول من لدن فئات واسعة من المجتمع المغربي، فقد بويع كما ينقل عبد الحي الكتاني : "ولم يكن بالغا وإنما جمعت الكلمة عليه، إكراها (26)"، كما اختلف في سياسته اختلافا كثيرا، من ذلك السياسة التي تعامل بها مع واقعة الدار البيضاء وما ماثلها من وقائع كقتل الإنجليزي من طرف المدعو العلمي 1320، وقتل شربوني في طنجة سنة 1323 من طرف مجهول(27)...بعضهم عارضها والبعض الآخر أقرها لأن الذي يتحمل أعباء طامتها كما يقول ابن زيدان:"جهال ورعاع الرعية وأخلاط الأوباش وسفهاء الشاوية الذين لا يتدبرون العواقب ولا يعلمون أن الإنسان لا يحصد إلا ما يذر(28)". والقول بأنهم شهداء، قول لا يصدر، كما قال الحجوي :"عن فقيه سياسي فلسفي تاريخي، وإنما هو من كلام الغلاة العوام الذين يعتبرون كل من قتل شخصا مخالفا له في الدين، ولو ظلما شهيدا، وما أبعد هذا العلمي عن الشهادة الشرعية"(29).

أما العنصر الثاني فهو مغايرة تقديرات الفقهاء للمصالح المحتفة بالأحداث فلئن سبق لهم في البداية الاعتراف بعدم مسؤولية السلطان المولى عبد العزيز في أحداث الاحتلال فإنهم سيضطرون بسبب تصاعد درجة التصعيد في الفوضى والفتن إلى تقدير جديد للمصلحة رأوا في سياقه المجتمعي أن المصلحة العامة لا تكمن في

التشبث بفتوى عدم الخلع بل تتجسد في ضرورة تغييرها، فهذا محمد بن عبد الكبير الكتاني، يرى وجوب خلع المولى عبد العزيز، على الرغم من العلاقات الشخصية بينهما لأن الأمر يتعلق بالنسبة له بتقديم المصلحة العامة على مصلحة التقدير الشخصية.

والحاصل من الموقف الفقهي الذي تطفح به وثيقة بيعة مراكش للسلطان الحفيظ أن القول بفسق المولى عبد العزيز أو بعدمه لا يستمد في المقام الأول قوته من شروط الإمامة التي ينقلها فقهاء السياسة الشرعية، بل يستمد من مستويين : مستوى تقدير الفقيه لميزان المصالح والمفاسد المقارن للأحداث التي عرفها المغرب ما بين كتابة جواب فقهاء فاس للسلطان في موضوع قيام أخيه في مراكش وبين كتابة البيعة الحفيظية الفاسية، وإن كنا ننبه مع آخرين إلى أننا لم نظفر بمعلومات دقيقة توضح نوع تطورات تلك الأحداث ومستوى موقفه من الأحداث المستجدة ومن السياسة التي يسلكها المخزن العزيزي في مواجهة الضغوطات الأجنبية وفي معالجة الإرث الثقيل لمعاهدات إيسلي وحرب تطوان.

نعم إن العدالة من شروط الإمامة، لكن لا يكون الفسق فيها، كما يقرر جمهور الفقهاء سببا في العزل، لأنه لا وجود لعدل مطلق بين الأئمة، فكما قد يكون بالقتل فقط يكون أيضا تارة بانتهاك الأعراض وأخرى بالتعرض للأموال. إن فسق السلطان المولى عبد العزيز لا ينشأ عند من نادوا بخلعه عن اعوجاج في عقيدته الدينية وسلوكه الأخلاقي(30)، بقدر ما نشأ عن واقع إقتصادي واجتماعي وسياسي استغله معارضوه فأعلنوا خلعه، لأنه كما قال عبد الحي الكتاني:"لم يفتح لهم مدارس يتعلمون فيها ولا التفت إلى الأحباس فعمرها (...) ولا جلب لبلاده صنائع أورما فأغناهم عن الجلب منها(...) وأما من نظر إلى خارجيته وحدها إدارة يرأسها أناس مختلفوا التجنسات والحمايات"(31).

يدل إستغلال هذا الوضع المتردي على نقطة الضعف التي استغلها المعارضون لسياسة السلطان المولى عبد العزيز، فخلعوه، لا بسبب فسقه السلوكي واعوجاجه الاعتقادي بل بسبب ضعف شوكة مجتمعه، ومن أبرز علامات الضعف في عهده اشتداد الأزمة المالية المغربية ابتداء من عام 1902م وفراغ الخزينة المالية بسبب ارتفاع مصاريف الجيش والإدارة وتضاءل المداخيل والإضطرار إلى القروض ابتداءا من سنة 1904.

إن الموقف الفقهي في هذه الوثيقة ليس تعبيرا عن اجتهاد مارسه هؤلاء الفقهاء، ولكنه تجسيد لغيرتهم الوطنية وحماستهم الدينية إزاء التدخلات الأجنبية والإختلالات المجتمعية التي عرفتها البلاد المغربية طيلة العقد الأول من القرن العشرين، ومن ثم ندرك في يسر إدراج المؤرخ محمد المنوني موقف الفقهاء، كما تمثله هذه الوثيقة ضمن "مواقف القوى الشعبية"(32).

فكما أن هذا الإدراج تصنيف ذكي لحدث تاريخي حاسم في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، هو أيضا وصف دقيق لموقف سياسي هيمن التغاير المجتمعي على أصحابه، فحضرت فيه مشاعر الوطنية والحماسة الدينية وغابت عنه النظرية السياسية والبرنامج المجتمعي – إن المطلوب من الفقيه بصفة عامة الاجتهاد في توجيه ما يحبل به التغاير الوجودي، لا انطلاقا فحسب مما ينبغي أن يكون ولكن انطلاقا أيضا من الوعي بما هو كائن.

الهوامش :

1) — من هذه الاتفاقات، الاتفاق الذي تم بين فرنسا وايطاليا عام 1902، ومنها ما عرف بالاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا عام 1904، ومنها الاتفاق بين فرنسا وألمانيا.
– محمد المنوني :مظاهر يقظة المغرب الحديث، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1985م، 161/2.

2) — المرجع نفسه 2/ 174 وإن كان السلطان المولى عبد العزيز سبق له أن عقد قرضا مع الدولة الإنجليزية في 2 ماي 1903. – ابن زيدان : العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، الرباط، المطبعة الملكية، 1999م ، ص : 279.

3) — ينقل محمد المنوني وثائق متعددة تتضمن كيفيات مناقشة بعض هؤلاء الأعيان هذه المطالب الإصلاحية. المرجع السابق 2/ 191 – 198 و 2/ 230. وينظر إلى كتاب العلائق السياسة ، ص: 297–296

4) — المرجع السابق ، ص: 2/ 191.

5) — وهي جريدة "لسان المغرب"، وكان صدور العدد الأول منها يوم الجمعة 24 ذي الحجة 1324 / 8 فبراير1907م ووقفت عن الصدور عند العدد 48 حيث عطلت نهائيا ثم سافر صاحبها إلى خارج المغرب أوائل جمادى الأخرة 1327هـ / يونيه 1909. مظاهر يقظة المغرب 2/ 237 و284.

6) — أورد محمد المنوني هذه الوثيقة في الملحق 65 من ملاحق كتابه السابق.

7) — خلع هذا السلطان وبويع أخوه بمراكش في 6 رجب 1325هـ ،1907م وأمضى ذلك قواد مخزنيون استفادوا من مرحلة حكم الحاجب القوي أحمد بن موسى منهم الكلاوي والكندافي والعيادي. كما أن المولى عبد الحفيظ أقام علاقات وطيدة ليس فقط مع التجار والقواد الكبار في الجنوب، ولكن أيضا مع الفقهاء وأبرزهم محمد بن عبيد الكبير الكتاني، الذي سيخبر شخصيا من لدن المولى عبد الحفيظ:"وأعلمناك بهذا لتأخذ حظك من الغرم وتوجه بيعتك لشريف حضرتنا "، ترجمة الشهيد محمد الكتاني، الرباط ، مطبعة الفجر 1962، ص : 193. وأيضا عبد الله العروي :
« Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocaine », centre culturel arabe, casablanca, 1993,p : 392.

8) — سورة المجادلة ، جزء من الآية رقم 22.

9) — سورة الممتحنة ، الآية : 1.

10) — مؤلف علماء مراكش في مشروعية خلع السلطان المولى عبد العزيز، الرباط ، الخزانة العامة، المغرب، مخطوط تحت رقم د 3977 ، ص: 6 ومظاهر يقظة المغرب 2/ 356.

11) — المرجعان السابقان ، الأول ، ص : 6 والثاني 2/ 317.

12) — المرجع السابق ، 2/ 358.

13) — يكفي أن يكون هذا المظهر سببا في وجوب الجهاد كما رأى محمد بن عبد الكبير الكتاني ومحمد هاني الصنهاجي ، جريدة السعادة 8 رجب 1325م / 17 غشت 1907م.

14) — مؤلف علماء مراكش في مشروعية خلع عبد العزيز، ص: 5، هذا ما أظهره، كما يقول محمد بن الحسن الحجوي في مظهر الضعف وليس كما قيل ولعه بركوب الدراجة ولا صبغة جدران القصر بألوان معينة،

لأن هذا لا يصدر في نظره إلا من رعية جاهلة بسيطة الفكر، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره، الرباط ، الخزانة العامة، تحت رقم ح 122 ، ص: 9.

15) — يجب الخلع حسب الباقلاني عند حدوث أمور من الإمام " منها كفر بعد إيمان ومنها تركه إقامة الصـــلاة والدعاء إلى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الإيشار وتناول النفوس المحرمة وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود "التمهيد في الرد على الملحدة المظلة والروافض والخـــوارج والمعتزلة، تحقيق محمود الخضري، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص: 186.

16) — مظاهر يقظة المغرب 2 / 358.

17) — المرجع نفسه ، 2 / 357 / 358.

18) — كتب هذا الجواب حميد بناني وأيضا محمد بن عبد الكبير الكتاني والمهدي الوزاني وأحمـــد البلغيثـــي والعابد بن سودة وأحمد بن الخياط وعبد السلام الـــهواري والتـــهامي كنـــون. Les origines sociales et culturelles, p : 394

19) — ابن زيدان : إتحاف أعلام الناس بأخبار جمال حاضرة مكناس، الرباط ،المطبعة الوطنية1930م 419/1.

20) – Les origines sociales, p : 260.

21) — تكفي الإشارة إلى فتنة بوحمارة التي دامت من 1320هـ إلى 1327 وأنهكت كما يحكي المالية المغربيـة، وأيضا إلى تمادي الجيش الفرنسي في الاحتلال بصورة أهولت المغاربة، وأيضا إلى ثـــورة الدبـــاغين، مظاهر يقظة المغرب 339/2.

22) — وفي هذا يقول محمد المنوني :"توجت الثورة الشعبية ببيعة السلطان عبد الحفيظ بفـــاس، وهـــي التـــي اقترحها الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني وتبناها بالموافقة عليها كافة الممثلين للرأي العـــام الفاســـي الموقعين على البيعة". مظاهر يقظة المغرب 2 / 343.

23) — اختص كثير من الباحثين ببيان الدور الذي قام به محمد بن عبد الكبير في هذه البيعة التحظية ، المرجـع السابق 2 / 342.

24) — محمد بن الحسن الوزاني ، الحماية حناية على الأمة، ترجمة أحمد بن جلون، الطبعـــة الأولـــى 1994 ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ص:175 - 176.

25) — المرجع السابق، ص : 178 وترجمه الشهيد ، ص : 197.

26) — عبد الحي الكتاني ، مفاكهة ذوي الفيل والإفادة مضرة جريدة السعادة، الرباط ، الخزانة العامة ، تحـــت رقم د1466، ص : 18.

27) — إتحاف أعلام الناس، 1 / 426.

28) — المرجع السابق 1 / 419.

29) — محمد بن الحسن الحجوي ، الحق المبين والخبر اليقين في قراطيس حجة المتدربين مما يخالف الديـــن، تونس، مطبعة النهضة نهج الجزيرة 1339هـ ، ص: 106.

30) إن له ، كما يقول الحجوي :"النباهة والفضل والخير والتقوى والحلم والرأفة والكرم "، انتحار المغرب الأقصى، بيد ثواره، ص: 5.

31) مفاكهة ذوي النبل والإجادة، ص: 1.

32) — مظاهر يقظة المغرب، 2 / 341.